الصباح الاقتصادية
12
العدد 2699 - السنة التاسعة
الثلاثاء 24 جمادى الأولى 1438 - الموافق 21 فبراير 2017
Tuesday 21 February 2017 - No.2699 - 9th Year

خلال افتتاح مؤتمر برنامج المعايير الدولية لتقييم أداء الإدارة المالية العامة

الصالح: نحتاج إلى أدوات ومعايير قياس عملية وعلمية لتقييم الأنظمة المالية

العوضي: الإدارة المالية في البلاد تسير بخطوات ثابتة تهدف إلى مواكبة الاتجاهات الحديثة

دعا نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي انس الصالح إلى ضرورة تضمين نظام تقييم (اداء الانفاق الحكومي) آليات متابعة ورصد لتمكين (المالية) من معرفة مواطن الخلل وتطوير ورفع كفاءة انظمة المالية العامة بما يحقق عائدا اعلى للانفاق الحكومي.

وقال الصالح في كلمته خلال افتتاح مؤتمر برنامج المعايير الدولية لتقييم اداء الإدارة المالية العامة (بيفا) إن برنامج التعاون الفني مع البنك الدولي هو السبيل المناسب لتحقيق ذلك في ضوء التجارب الدولية على الصعيدين المالي والاقتصادي لتحقيق استدامة النمو الاقتصادي.

واضاف ان المؤتمر الذي يستمر اربعة ايام يندرج ضمن اتفاقية برنامج تقييم اداء الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية المبرمة بين وزارة المالية والبنك الدولي العام الماضي تماشيا مع اهداف برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي.

وأوضح أن وثيقة الإصلاح الاقتصادي تتضمن عددا من الإصلاحات في مجال الإدارة المالية للدولة مؤكدا الحاجة إلى ادوات ومعايير قياس عملية وعلمية لتقييم الأنظمة المالية القائمة والاثر الإصلاحات على ادائها.

من جانبه قال وكيل وزارة المالية المساعد لشؤون المحاسبة العامة ورئيس لجنة (بيفا) عبدالغفار العوضي إن الإدارة المالية في البلاد تسير بخطوات ثابتة تهدف إلى مواكبة الاتجاهات الحديثة في إعداد الميزانيات العامة والحسابات الختامية وتطوير نظم وتقنية المعلومات.

واكد العوضي في كلمته امام المؤتمر اهمية تطوير شكل الميزانية والحسابات وتحقيق الشفافية اللازمة للعلاقة المالية بين الوزارات والإدارات والهيئات والمؤسسات العامة التي تمثل القطاع العام لدولة الكويت وبما يحقق اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح أن وزارة المالية تسعى إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لترشيد الإنفاق العام وتجنب اوجه الهدر المختلفة إضافة إلى تطوير ودعم نظم الرقابة والمساءلة لتكون اكثر شمولية والتي تشمل رقابة كفاءة الإنفاق وسبل الحفاظ على الأموال العامة.

وشدد على ضرورة تنظيم اداء المالية العامة للدولة بما يساهم في إرساء قواعد فعالة في ترشيد الإنفاق الحكومي مؤكدا حرص وزارة المالية على العمل بشكل مكثف لإنجاز هذا المشروع الاستراتيجي من خلال جهود الكفاءات الوطنية من المختصين وبرئاسة لجنة عليا لل(بيفا) في الوزارة وبالتعاون مع البنك الدولي.

وأشار العوضي إلى اتخاذ عدة خطوات وإجراءات بهذا الشان منها إنشاء وحدة (بيفا) عام 2015 لتقييم اداء الانفاق الحكومي والمساءلة المالية والتي تعمل على تقييم اداء قطاعات المالية العامة وفقا للمؤشرات الدولية لل(بيفا) ولمعرفة مواطن القوة فيها والضعف وتقديم التوصيات اللازمة لها.

وأشار إلى إصدار الدليل الارشادي الأول لمؤشرات تقييم اداء الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية المعد من قبل وزارة المالية خلال العام الماضي متوقعا الانتهاء من التقرير الذاتي الأول لدولة الكويت منتصف العام الحالي.

من جانبه قال مدير مكتب البنك الدولي في الكويت الدكتور فراس رعد إن إدارة المال العام بكفاءة وبصورة ناجحة تعتبر ركيزة محورية في عملية التنمية الاقتصادية في مختلف انحاء العالم.

واضاف رعد ان البنك الدولي قام بالتعاون مع بعض الجهات التنموية المتخصصة بإطلاق برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في إطار سعيه لتقديم المساندة الفنية لدول العالم في عملية تقييم نظم إدارة المال العام.

وأوضح أن البرنامج يرتكز في صيغته الحالية على إطار يتضمن سبعة محاور رئيسية لقياس اداء نظم إدارة المال العام وهي مصداقية الميزانية في شفافية الأموال العامة وإدارة الأصول والمطلوبات والاستراتيجية المالية والميزانية القائمة على السياسات القادرة على التنبؤ والتحكم بتنفيذ الميزانية والمحاسبة والإبلاغ إضافة الى الفحص الخارجي والتدقيق.

وذكر أن برنامج (بيفا) هو اداة لقياس كفاءة وجودة نظم إدارة المال العام في دول العالم حيث يسهم في تحديد مكامن الضعف وأساليب التطوير ومدى التقدم في تحسين نظم إدارة المال العام.

وأوضح رعد أن البرنامج يشمل جوانب عديدة ومهمة من عملية إدارة المال العام لكنه في الوقت ذاته لم يتطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بالتشريعات والموارد البشرية واثر السياسات المالية على النشاط الإقتصادي.

وافاد بان مجموعة البنك الدولي عملت خلال الاعوام الماضية مع عدد المسؤولين والعاملين في القطاع العام لاسيما اعضاء اللجنة الحكومية ووحدة برنامج (بيفا) في وزارة المالية الكويتية على تقديم ومناقشة وتنفيذ هذا البرنامج في دولة الكويت مشيرا إلى استخدام البرنامج لتقييم ادارة المال العام في البلاد عام 2010.

وذكر انه في عام 2014 اعدت مجموعة البنك الدولي دراسة تقييمية حول نظم إدارة المال العام في الكويت بعد ان عقدت مشاورات تقنية مع المسؤولين في وزارة المالية حول التطويرات والتجديدات التي جرت في محاور ومؤشرات برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية.

واشار رعد إلى الاتفاق بين الجانبين في 2016 على استخدام الإطار الجديد وإجراء دراسة حديثة لتقييم اداء النظم المسؤولة عن إدارة المال العام في الكويت.

وبين أن المؤتمر وما يتبعه من لقاءات فنية يعد الخطوات الأولى في عملية إجراء هذه الدراسة المشتركة والتي تنسجم وتعزز اولويات الحكومة نحو تطوير نظم إدارة المال العام في البلاد.

ودعا إلى ربط برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية كأداة للتقييم مع الجهود المبذولة في الوقت الراهن والرامية إلى تطوير عملية التخطيط المالي ورفع كفاءة الميزانية وتعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال. يذكر أن المؤتمر الذي انطلق اليوم برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح ويستمر أربعة ايام يندرج ضمن اتفاقية برنامج تقييم اداء الإنفاق الحكومي والمساءلة المالية المبرمة بين وزارة المالية والبنك الدولي العام الماضي تماشيا مع اهداف برنامج الاصلاح المالي والاقتصادي.

انس الصالح خلال افتتاح المؤتمر

رعد: إدارة المال العام بكفاءة عالية يعتبر ركيزة محورية للتنمية الاقتصادية

وزارة المالية تسعى إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لترشيد الإنفاق العام

يوفر فرصاً اقتصادية كبيرة لشركات المقاولات والمحلات التجارية

«هيئة المشروعات: مشروع «المدن العمالية» يتوافق مع المعايير العالمية

قالت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكويتية ان مشروع (المدن العمالية - جنوب الجهراء) يوفر وحدات سكنية وخدمات للعمالة بمواصفات انسانية وبيئية وصحية تتوافق مع المعايير العالمية والمسؤولية الأخلاقية.

واضافت الهيئة في بيان صحافي انه استجابة لقرار الهيئة العامة للبيئة رقم (2015/2) بشان إصدار نظام تقييم المردود البيئي والاجتماعي في دولة الكويت اقامت الهيئة عرضا مرئيا لتحديد نطاق دراسة تقييم المردود البيئي والاجتماعي لمشروع (المدن العمالية- جنوب الجهراء).

واوضحت ان العرض قدمته شركة (شمس انترناشونال) للاستشارات البيئية بالتعاون والتنسيق مع تحالف مستشار المشروع بقيادة شركة (بروجاكس انترناشونال) اذ تم دعوة الجهات المعنية في الدولة لحضور العرض.

واشارت الهيئة انه تم استعراض نتائج المسح الميداني لارض المشروع عبر دراسة جودة الهواء في موقع المشروع ورصد للحياة الطبيعية والتاثيرات البيئية والاجتماعية الايجابية للمشروع بوجه عام.

وبينت ان المشروع يوفر فرصا اقتصادية كبيرة لشركات المقاولات والمحلات التجارية والشركات الهندسية وشركات الخدمات اثناء التشغيل والإنشاء فضلا عن ان المشروع سيخفف من نسبة الازدحام المروري والتكدس السكاني في المناطق التي يقطن بها العمال في الوقت الحالي تحديدا في المناطق السكنية للعائلات اضافة إلى تنظيم امني وصحي واجتماعي للعمالة الوافدة.

يذكر ان مشروع مدينة جنوب الجهراء هو من مشاريع المدن العمالية في الكويت التي سيتم طرحها للاستثمار عن طريق تاسيس شركة مساهمة كويتية تتولى وفقا لنظام البناء والتشغيل والتحويل للدولة القيام بتصميم وتنفيذ وتشغيل وصيانة مدن للعمال عملا بأحكام القانون رقم 116 لسنة 2014.

ويهدف المشروع إلى توفير سكن للعمالة الوافدة ذات الدخل المحدود وفقا لمعايير بيئية وخدمية جيدة اضافة إلى توفير جميع المرافق الامنية والصحية والترفيهية والاجتماعية للعمالة بطاقة استيعابية تبلغ 20 الف عامل.

جانب من الاجتماع

عوائد بيع «أمريكانا» ستنعكس إيجاباً على التعاملات قريباً

مؤشرات البورصة تواصل تراجعها

توقع اقتصاديان كويتيان ان تنعكس عوائد بيع الشركة الكويتية للاغذية (امريكانا) إيجابا على مجريات تعاملات بورصة الكويت خلال الفترة المقبلة لتستكمل سلسلة الارتفاعات القياسية التي حققتها منذ دخول الصفقة حيز التنفيذ.

وقال الاقتصاديان إن ثمة فوائد متنوعة ستعود على السوق من هذه الصفقة اهمها استفادة التعاملات من سيولة تقدر بنحو 200 إلى 300 مليون دينار كويتي والتي سيعاد استثمارها في الحركة مع ظهور شركات اغذية مدرجة اخرى وزيادة احجام الاموال المدارة من جانب المحافظ المالية (الدولار الامريكي يعادل 0,305 دينار).

وذكر المدير العام لشركة (مينا) للاستشارات الاقتصادية والمالية عدنان الدليمي ان هذه الاموال سترجع إلى البورصة لان اسهمها غير مرهونة نهائيا مما يمهد لعودة السيولة بعد ان تتسلم مجموعة (الاستثمارات الوطنية) اموال الصفقة مما يعزز من استراتيجيات محافظها وصناديقها.

واضاف الدليمي ان دخول المجموعة كصانع سوق سيقوي وضعها المالي بعد حصولها على الاموال الجديدة وبالتالي سينعكس على شركاتها التي استفادت كثيرا من الصفقة وربما الدخول في طريق جديد من الاندماجات والاستحواذات ما يعيد لفتح شهية المتعاملين في البورصة لاسيما الكبار منهم.

من جانبه قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح إن شريحة المتداولين الصغار ينتظرون ان تلقي عوائد الصفقة بظلال إيجابية على البورصة لاستعادة الثقة فيها وبالتالي ستشهد أوامر الشراء والبيع رواجا على الكثير من الأسهم المدرجة التي تجذب المتعاملين الأفراد.

واكد الطراح ان الاموال الناجمة عن اتمام الصفقة ستعود للاستثمار مجددا في البورصة خصوصا ان السوق يتمتع منذ بداية العام بسيولة مالية كبيرة بسبب رخص المستويات السعرية لكثير من الأسهم التي بلغت مراحل مغرية للشراء.

وتوقع ارتفاع احجام الصفقات والكميات والمؤشر النقدي سيصل إلى 100 مليون دينار كويتي مع دخول السيولة الجديدة للسوق إضافة إلى عدة عوامل مساندة اخرى.

وكانت شركة الاستثمارات الوطنية الكويتية قد اعلنت أمس الأحد انتهاء عملية الاستحواذ الإلزامي على شركة (امريكانا) بنسبة 42ر93 في المئة من إجمالي أسهم رأس المال المصدرة لمصلحة شركة (ادبتيو) الاماراتية.

وفيما يتعلق بمسار مجريات جلسة امس فكان لافتا التباين الذي سارت عليه الحركة في ظل الضغوطات البيعية التي طاولت أسهم كثيرة مضاربية وهو ما عكسته مؤشرات القطاعات المدرجة التي شهدت أسهمها المتاجرة.

وبدا واضحا ايضا النشاط الذي استهدف بعض المجموعات لاسيما مجموعة (البحر) لاسيما على سهم (المنتجعات) في حين كان لتوقيف سهم (أجيليتي) اثر سلبي على بعض المتعاملين.

واظهرت بعض الأسهم التشغيلية تحت مكون مؤشر (كويت 15) خلال فترة المزاد (دقيقتان قبل الاغلاق) تماسكا ملحوظا.

وانشغل المتعاملون ببعض الإفصاحات منها إفصاح شركة السكب عن معلومات جوهرية بخصوص تحقيقها ارباح بقيمة 5ر5 مليون دينار جراء بيع اسهم (امريكانا) لتحولها من احتياطي التغير في القيمة العادلة الى بيان الدخل وستدرج ضمن ارباح الربع الاول من عام 2017.

كما انشغل بعض المتعاملين بوقف تداول أسهم (أجيليتي) لحين الإفصاح عن معلومة جوهرية باتمام عملية بيع لمطلع على اسهم شركة دبي الاولى للتطوير العقاري وإيضاح من شركة رمال الكويت العقارية بشأن التداول غير الاعتيادي.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (جيران ق) و(سكب ك) و(مينا) و(كميك) و(المنتجعات) الأكثر ارتفاعا واستحوذت أسهم (رمال) و(الانمار) و(مينا) و(زين) على قائمة الشركات الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات وفي مقدمتها (قابضة م ك) و(أجوان) و(المساكن) و(معادن) و(ساحل) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 37 شركة وانخفضت أسهم 63 شركات من اجمالي 144 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 39ر6 مليون سهم بقيمة نقدية بلغت 16ر4 مليون دينار كويتي تمت عبر 1119 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 961ر8 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 10ر5 نقطة ليبلغ مستوى 6780ر4 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 36ر10 مليون دينار من خلال 380ر08 مليون سهم تمت عبر 8177 صفقة نقدية.

تراجع جماعي للمؤشرات

فائض الكويت التجاري مع اليابان يسجل ارتفاعاً حاداً في يناير الماضي

اعلنت اليابان ان فائض الكويت التجاري معها سجل ارتفاعا حادا في شهر يناير الماضي بنسبة 112ر4 في المئة مقارنة بالعام الماضي ليصل الى 49ر2 مليار ين (435 مليون دولار) وهو اول ارتفاع له منذ ثلاثة شهور بسبب قوة الصادرات.

وذكرت وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي ان فائض الكويت التجاري مع اليابان لا يزال متراجعا للسنة التاسعة على التوالي تقريبا.

واوضحت ان اجمالي حجم صادرات الكويت لليابان قفز بنسبة 8ر54 في المئة على اساس سنوي ليصل الى 5ر63 مليار ين (561 مليون دولار) فيما انخفضت واردات الكويت من اليابان للشهر الخامس على التوالي بنسبة 7ر19 في المئة لتصل الى 3ر14 مليار ين (257 مليون دولار).

ووفقا للوزارة زاد فائض منطقة الشرق الاوسط التجاري مع اليابان في الشهر الماضي بنسبة 9ر56 في المئة ليصل الى 2ر564 مليار ين (5 مليار دولار) اذ ارتفعت صادراتها لليابان بنسبة 2ر28 في المئة مقارنة بالعام الماضي.

وبينت ان النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال وغيرها من الموارد الطبيعية والتي تشكل نسبة 7ر95 في المئة من اجمالي صادرات المنطقة لليابان ارتفعت بنسبة 5ر30 في المئة.

الكيومي: حجم الواردات الكويتية إلى السلطنة بلغ 79 مليون ريال عماني

اكد رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان سعيد بن صالح الكيومي ان العلاقات التجارية والاستثمارية بين السلطنة و الكويت «متميزة».

وقال الكيومي في تصريح صحفي ان هناك نموا واضحا في حجم التبادل التجاري حسب بيانات رسمية لعام 2015 موعزا هذا النمو والازدهار الى اهتمام قيادتي البلدين الشقيقين.

واضاف ان حجم الواردات الكويتية إلى السلطنة بلغ ما قيمته 79 مليون ريال عماني فيما بلغ حجم الصادرات العمانية إلى دولة الكويت ما قيمته 78 مليون ريال عماني.

وأوضح الكيومي ان الصادرات تتنوع لتشمل الحيوانات الحية ومنتجاتها والمنتجات النباتية والمعدنية والصناعات الكيماوية والمصنوعات الخشبية والمواد النسيجية ومصنوعاتها ومصنوعات الحجر والجبس والاسمنت الى جانب المعادن الثمينة والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والنقل وغيرها.

وفيما يتعلق بجانب الاستثمار اشار الكيومي الى ان حجم الاستثمارات الفنائية حتى عام 2015 بلغ ما يقارب 210 ملايين ريال عماني منها حوالي 94 مليون ريال عماني مساهمة دول الكويت أي بنسبة 44 بالمئة لافتا الى ان تلك الاستثمارات تركزت على العديد من القطاعات أهمها قطاع التجارة الذي استحوذ على نسبة حوالي 35 بالمئة من اجمالي الاستثمارات. واضاف الكيومي ان قطاع الانشاءات يأتي في المرتبة الثانية وتليه قطاعات النقل والخدمات والصحة والتعليم والقطاع المالي والعقارات والسياحة والزراعة والنفط والغاز بالاضافة الى قطاع الصناعة. وبين أن عدد الشركات المشتركة بين الجانبين بلغ 557 شركة في قطاعات مختلفة شملت التجارة والانشاءات والنقل والخدمات والصحة والتعليم والمالي والعقاري والزراعة والسياحة والنفط والغاز والصناعة معربا عن سعادته بأن الكويتيين من اكثر الملاك الخليجيين للعقار في السلطنة.

واكد المسؤول العماني أن القطاع الخاص في البلدين هو اللاعب الأساسي في الدفع بأرقام التبادل التجاري للأمام وعليه يعول الكثير في ذلك لا سيما مع الإمكانيات والفرص التي تزخر بها الدولتان خصوصا وأن الإرادة السياسية تسير بخطى ثابتة وتدعو لمزيد المزيد على المستوى الاقتصادي.